

المحور الثالث:

النظرية الكلاسيكية في التوازن الكلي

- إفتراضات المدرسة الكلاسيكية:

- نلخص أهم الفرضيات التي قامت عليها أفكار الكلاسيك في النقاط التالية:
- التشغيل الكامل أي لا وجود للبطالة وإن وجدت فهي إختيارية؛
- إن الثروة الحقيقية للأمة لا تقاس بسبائك الذهب والفضة، وإنما بالموارد الحقيقية المتمثلة بالسلع والخدمات الحقيقية والموارد البشرية وغير البشرية وتقنيات الإنتاج؛
- السلعة الواحدة متجانسة بحيث لا يمكن التفريق بين ما تنتجه مؤسسة وما تنتجه المؤسسة المنافسة؛
- ينظرون إلى سعر الفائدة على أنها ظاهرة حقيقية وليست نقدية، وأن وظيفة سعر الفائدة العمل على تساوي الإدخار مع الإستثمار عند مستوى الإستخدام التام، وطالما أن الإدخار والإستثمار ظاهرتين حقيقتين، فإن سعر الفائدة هو الآخر ظاهرة حقيقية ولا علاقة له بالنقود؛
- التوافق التلقائي بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة، فالفرد الذي يسعى لتحقيق الربح عليه أن ينتج بجودة عالية وبأسعار معقولة، وبذلك تتحقق المصلحة العامة؛

- لا تلعب النقود أي دور بإستثناء دورها كوسيلة للدفع أو التبادل، ونظرا إلى أن مستوى التشغيل الكامل للموارد يثبت الكمية القصوى للسلع والخدمات المتوفرة، فإن زيادة عرض النقود يتحول بسرعة إلى إرتفاع في المستوى العام للأسعار وهو ما يعرف بالنظرية الكمية للنقود.

- - حتمية وتلقائية التوازن:

- هو أن عملية التوازن محققة دائما في كل الأسواق بكل حال من الأحوال، بالنسبة للكلاسيك أن يرو العرض < الطلب أو الطلب < العرض، وذلك بصفة تلقائية أو عشوائية أي لا يمكن لهم أن يفكروا في عدم التوازن والسبب هو فكرة اليد الخفية، وكذلك قانون Say أو المنافذ؛

- العرض هو الأساس:

- أمام الطلب فليس هناك مشكلة بالنسبة إليه، لأنهم يقولون أن كل عرض يجد الطلب المساوي له عند أي مستوى من مستويات الإنتاج، أي لا يتصورون حدوث أي عجز في الطلب أو زيادة في الإنتاج؛

- - عدم تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي:

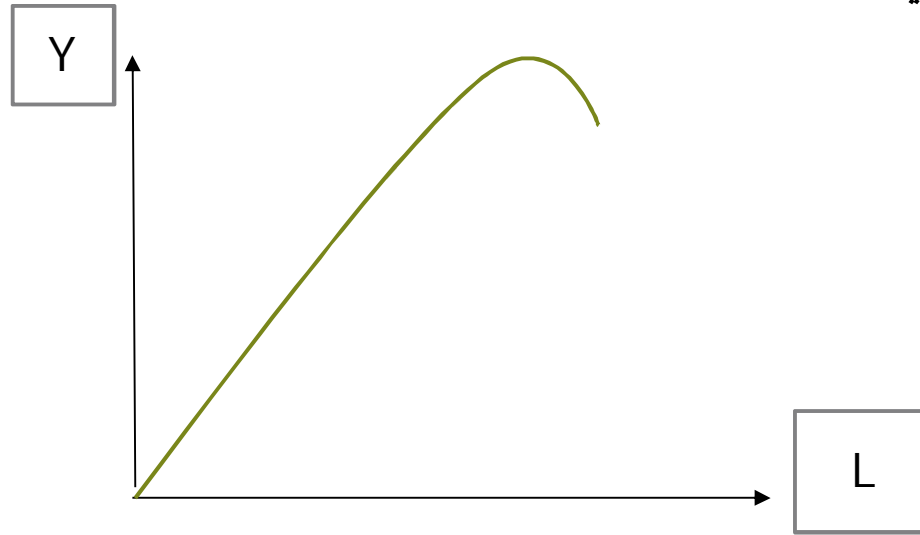
- تبعا لمقولة آدم سميث " دعه يعمل دمه يمر " ، الدولة الحارسة لا تتدخل في النشاط الإقتصادي؛

- توفر شروط المنافسة الكاملة:
- بمعنى وجود مجموعة كبيرة من البائعين والمشتريين يدخلون في البيع والشراء، بحيث أسعار ثابتة، كذلك أن هذه المنافسة تؤدي إلى مرونة الأجور نحو الإنخفاض أي ليس لإنخفاضها حد، أي لا وجود للحد الأدنى للأجور *SMIG*؛
- - حجم الإنتاج يعتمد على العمل *L*؛
- - يعتمد الكلاسيك في التحليل على التحليل الساكن الذي يهمل عامل الزمن؛
- - الرشادة الإقتصادية أي تحقيق أقصى ربح بأقل تكلفة؛
- - الفترة القصيرة

دالة الإنتاج: تبدأ دراسة التوازن الاقتصادي عند الكلاسيك من دالة الإنتاج، وتعرف على أنها "الدالة التي تمثل العلاقة بين الكمية المنتجة من السلع والخدمات وعوامل الإنتاج المستخدمة في إنتاج هذه الكمية". يعتقد الكلاسيك بأن حجم الإنتاج الكلي في المدى القصير يتحدد بحجم اليد العاملة فقط، وبذلك يكون شكل دالة الإنتاج كما يلي:
 $y=f(L,K,T,\dots)$

حيث: y الكمية المنتجة (حجم الإنتاج)، L حجم اليد العاملة، K رأس المال (ثابت)، T عنصر التنظيم (ثابت)

- ومما سبق يصبح دالة الإنتاج حسب الكلاسيك كما يلي: $y=f(L)$ حيث $f'(L)>0$ ، $f''(L)<0$ وهذا ما يدل على وجود علاقة طردية بين الإنتاج واليد العاملة، أي أنه كلما زاد حجم اليد العاملة يزيد حجم الإنتاج، ولكن بمعدلات متناقصة لأن المشتق الثاني لدالة الإنتاج سالب (قانون تناقص الغلة) وعليه يمكن تمثيل دالة الإنتاج من خلال الشكل البياني التالي: يتحدد حجم الإنتاج التوازني من خلال تحديد حجم اليد العاملة التي تحقق التوازن في سوق العمل، وعليه لايجاد حجم الإنتاج التوازني يجب أولاً إيجاد حجم اليد العاملة التي تحقق التوازن في سوق العمل.





2- التوازن العام عند الكلاسيك:

2-1- توازن سوق العمل:

يتحقق التوازن في سوق العمل بالتساوي أو التعادل بين عرض العمل والطلب عليه.

2-1-1- الطلب على العمل: يرمز له بـ L_D

يقصد به طلب العمل أو عرض لمناصب العمل من طرف المؤسسات، حيث تهدف النظرية الكلاسيكية إلى الوصول إلى أعظم ربح بأقل تكلفة، وبهذا تهدف إلى تخفيض الأجور إلى أقصى حد ممكن أي لا تسعى إلى إرتفاع الأجور.

كلما كان الأجر \leq زاد أصحاب المؤسسات طلبا على اليد العاملة
والعكس صحيح

بالنسبة للكلاسيك يتكلمون عن الأجور الحقيقية وليست الإسمية أي

الأجر الإسمي W

$$\frac{W}{P} = \frac{\text{الأجر الإسمي}}{\text{المستوى العام للأسعار}} = \text{الأجر الحقيقي}$$

لأنهم يقولون بأن العمال قادرين على حساب قدرتهم الشرائية ولا يؤمنون **بالوهم النقدي** هذه الفكرة لا تؤدي بالنتيجة بأصحاب المؤسسات لقبولها بدرجة كبيرة ولذلك يعمدون إلى الطريقة التالية:

$$\frac{W}{P} \Rightarrow L_D$$

كلما طالب العمال بزيادة الأجور الحقيقية كلما دفع بالمؤسسات إلى تقليل الطلب على العمل

والعكس صحيح

$$\frac{W}{P} \Rightarrow L_D$$

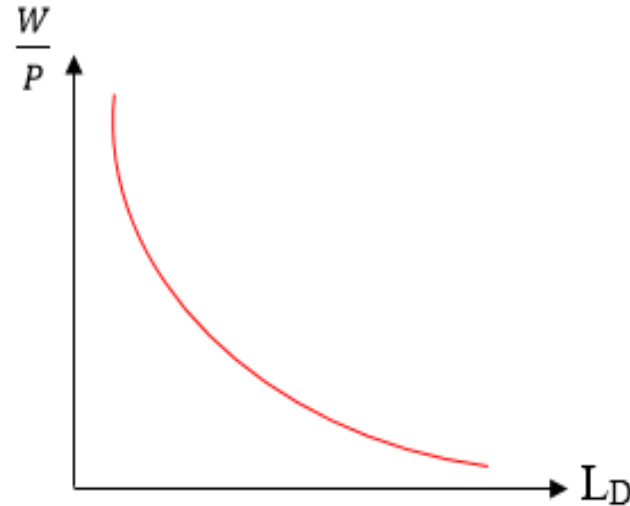
تشير المعادلة (2) إلى العلاقة العكسية بين الطلب على العمل ومستوى الأجر الحقيقي.

• يمكن التعبير عن دالة الطلب على العمل رياضيا كما يلي:

• $L_D = f\left(\frac{W}{P}\right) \dots \dots \dots (1)$

• $f'\left(\frac{W}{P}\right) < 0 \dots \dots \dots (2)$

• تشير المعادلة (2) إلى العلاقة العكسية بين الطلب على العمل ومستوى الأجر الحقيقي.



- عرض العمل:

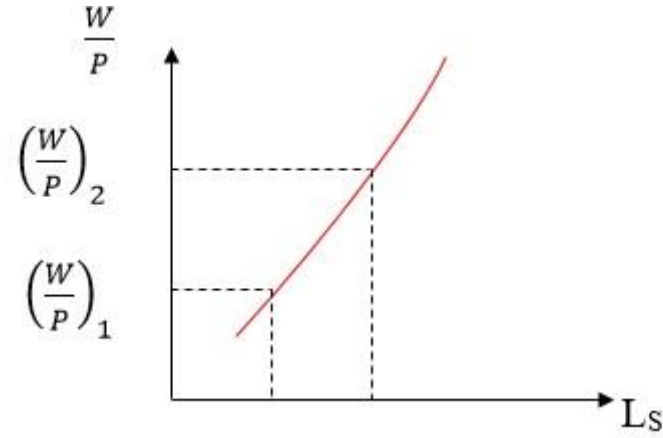
- بمعنى عرض العامل لقوة عمله أو طلب العمل من طرف العمال، حيث أن العامل يعرض قوة عمله بناء على أكبر إيراد أو دخل أو أجر ممكن، فالعلاقة بين مستوى الأجور ومعدل عرض العمل علاقة طردية
- ويمكن التعبير عنها رياضيا بالمعادلة التالية:

- $L_S = f\left(\frac{W}{P}\right) \dots \dots \dots (1)$

- $f'\left(\frac{W}{P}\right) > 0 \dots \dots \dots (2)$

- تشير المعادلة (2) إلى العلاقة الطردية بين عرض العمل ومستوى الأجر الحقيقي.

- ويمكن توضيح ذلك بيانيا كما يلي:



التوازن في سوق العمل:

يتحقق التوازن في سوق العمل عند الأجر الذي يقبل به العمال، وتقبل به المؤسسات

أما بيانياً يمثل التوازن في سوق العمل التقاطع بين منحنى عرض العمل والطلب عليه نقطة التقاطع بين هذين المنحنيين هي نقطة التوازن A، ويمكن توضيحها بيانياً من خلال الشكل التالي:

$$L_0 = f\left(\frac{W}{P}\right) \dots \dots \dots (1)$$

$$L_d = f\left(\frac{W}{P}\right) \dots \dots \dots (2)$$

$$L_0 = L_d \dots \dots \dots (3)$$

